

الهجرة الوافدة ومسألة تنمية المناطق المتاخمة

دراسة ميدانية بمدينة قابس

Immigration and the issue of development of adjacent areas a Field Study in the City of Gabes

كمال بن عبد السلام خليفي*

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بمدنين، قسم علم الاجتماع، جامعة قابس (تونس)

البريد الإلكتروني: khlifikamel@hotmail.fr

تاريخ النشر
2023/12/01

تاريخ القبول
2023/10/13

تاريخ الإيداع
2023/08/29

الملخص: يهدف هذا البحث إلى استجلاء حجم الهجرة الوافدة في كل من حيّ 02 مارس ببوشامة، القريب من المنطقة الصناعية. وحيّ بدّيس بتبيلبو، المتواجد بوسط فلاحى. وقمنا بإجراء مقارنة بينهما، ومدى مساهمة الهجرة الوافدة في تغيير مورفولوجية هذه المناطق وفي تحقيق التنمية. وقد اعتمدنا في تناولنا لهذا الموضوع على منهج يراوح بين الكمي والكيفي. فإضافة إلى تحليل البيانات الإحصائية وإجراء المقارنات بين هاتين المنطقتين من خلال تحليل المتغيرات المختلفة، ركّزنا على جوانب كيميّة متعلّقة بتمثّلات المهاجرين وانتظاراتهم. وخلصنا إلى النتائج التالية:

- الهجرة الوافدة أدت إلى تحسين الظروف الاقتصادية، وساعدت على إيجاد أكثر فرص عمل وساهمت بشكل رئيس في تحسين مستوى المعيشة والدخل الفردي.
- الهجرة الوافدة ساهمت في تحسين الوضع الاجتماعي، حيث استطاع المهاجرون أن يخلقوا فضاء اجتماعيا جديدا، قائما على فرض ذواتهم من خلال نزعة التملك السائدة عند أغلبهم.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الوافدة؛ التنمية؛ المدينة؛ السكان المحليون؛ التمثّلات.

Abstract: This research aims to elucidate the volume of immigration in each of the 02 March neighborhood of Boushama, is close to the industrial zone. The Badis neighborhood of Tebelbo, is located in a farming centre. We made a comparison between them, and the extent to which migration contributes to changing the morphology of these areas and to achieving development. In our

* المؤلف المرسل

approach to this issue, we have relied on an approach ranging between quantitative and qualitative. In addition to analyzing statistical data and making comparisons between these two regions through the analysis of different variables, we focused on aspects related to the representations of immigrants and their expectations. We concluded the following results:

-Immigration led to improved economic conditions, helped to create more job opportunities and mainly contributed to improving the standard of living and per capita income.

-Immigration contributed to improving the social situation, as immigrants were able to create a new social space, based on the imposition of themselves through the tendency of ownership prevailing among most of them.

Keywords: *internal migration; development; local population; representations.*

مقدمة:

إذا ما عدنا إلى تاريخ الهجرة الداخليّة في البلاد التونسية من فترة الاستعمار إلى الآن نلاحظ تنامي موجات الهجرة الداخليّة في النصف الأول من القرن العشرين، وخاصةً مع بروز مدن بها أنشطة اقتصادية قائمة على التصنيع. حيث أنها أصبحت تشكل مناطق جذب للسكان القادمين من داخل البلاد بغرض الحصول على شغل، وتحسين ظروف عيشهم. وقد تحدّث المؤرّخ محمد الهادي الشريف عن ظاهرة الهجرة الداخليّة بقوله: " ومنذ سنة 1930، فإنّ الظاهرة الحاسمة كانت تتمثّل في تطوّر الضواحي وهو أمر تلا النزوح عن البوادي، وكان متسبباً إلى حدّ كبير في نموّ التجمّع السكني بمدينة تونس التي تضاعف عدد سكّانها بين 1930 و1956، من 300 إلى 550 ألف نسمة" (الشريف، 1985، صفحة 106). وحسب آخر إحصائية والتي أجريت في جويلية 2018، فإنّ عدد سكّان مدينة تونس بلغ: 1.071.375 نسمة. (المعهد الوطني للإحصاء، 2018) وقد شهدت الهجرة الداخليّة إلى ولاية قابس، تحولات عميقة من حيث شكلها وكثافتها وغاياتها. لاسيما بعد إحداث المركب الصناعي بالولاية المذكورة، والذي استقطب مهاجرين أتسموا بعدم تجانسهم. وطبيعي أن ينتج عن هذا الحراك تفاعل قد يكون سلبيًا في بعض الحالات وهو نشوب صراعات ذات بعد قبلي. أو ايجابيا مثل العمل على

النهوض بمنطقة الجذب وتميئتها. وهذا ما جعل الدراسات السوسولوجية تهتم بظاهرة الهجرة الداخلية وآثارها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. ولعلّ تناول مسألة الهجرة الداخلية، يحيلنا إلى مفهوم آخر مرتبط بها وهو مفهوم التنمية، الذي يبقى موضع نقاش بين علماء الاجتماع. فلا نكاد نجد اتفاقاً لدى المفكرين وعلماء الاجتماع حول إيجاد تعريف دقيق لهما، نظراً لوجود علاقة عضوية بين هذين المفهومين. وقد حاولنا في هذا البحث، عقد علاقة تفسيرية بين ظاهرة الهجرة الداخلية التي هي حراك سكاني من منطقة الدّفع إلى منطقة الجذب لأسباب تختلف من مهاجر لآخر. وبين التنمية التي تتركز في فضاء محدود جغرافياً. وما نوّد الوصول إليه من خلال هذا العرض التمهيدي، هو أهمية الهجرة الداخلية كظاهرة اجتماعية ذات ثقل ديمغرافي وانعكاساتها على الأسر والمجتمع المحليّ بكلّ من حيّ 02 مارس ببوشمة، وحيّ بدّيس بتبليو. وإلى الكشف عن جملة من المؤشّرات والمتغيّرات الاجتماعية المميّزة لكلا الحيين باعتبارهما من الأحياء الشعبيّة التي تشهد حراكاً ديمغرافياً واجتماعياً.

1. إشكالية البحث

لقد كانت الهجرة الداخلية في مدينة قابس، مؤثّرة بشكل ساهم في إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية. ممّا أدّى إلى زيادة عدد السكّان في المدينة، وفي بروز مناطق وأحياء محيطة بها. فقد امتدّ المجال الجغرافي لمدينة قابس خلال العقود الثلاثة الماضية بشكل كبير، ممّا أدّى إلى ظهور أحياء شعبية متاخمة للمدن (ما يعرف بتضخّم الرّأس). وبالعودة إلى مجال دراستنا، (المحيط الحضري لمدينة قابس) يتبيّن لنا أنّ عدداً من الأحياء المحيطة بهذه المدينة وخاصةً منها حيّ 02 مارس ببوشمة، وحيّ بدّيس بتبليو، قد كانت مجالاً لاستقطاب الهجرة الوافدة على الولاية، وعامل جذب للقوى العاملة، نظراً لقرب هذه الأحياء من المدينة ومن المناطق الصناعية والحرفية بها. وتعتبر الهجرة الداخلية الوافدة على مدينة قابس والأحياء المحيطة بها، ظاهرة جالبة للانتباه، ومحطّ

أنظار الدّارس في علم الاجتماع كما في غيره من الاختصاصات الأخرى، والتي ساهمت في إحداث تغيير جوهري في مورفولوجية المدينة. وفي هذا الإطار يندرج موضوع البحث الذي نحن بصدد تناوله والمتعلّق بتأثيرات الهجرة الداخليّة الوافدة على كلّ من حيّ 02 مارس ببوشمة، وحيّ بدّيس بتبليبو على النسيج الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي. ولا شكّ أنّ الهجرة الداخليّة، تلعب دوراً هاماً في تحقيق التّمنية، خاصّة في مناطق الجذب. بينما قد تكون سلبية في مناطق الدّفع. ولعلّ الدّراسات السّابقة لهذه الظّاهرة، قد تميّزت في منهجها ونتائجها بتوجّهها الوضعي والوظيفي ممّا يجعلها تغفل أحياناً عن الأبعاد والتّحليل التّاريخية للهجرة. وتهدف دراستنا إلى استجلاء التّغييرات التي حصلت في هذه المناطق المستقبلية للمهاجرين (région d'accueil).

وبتناول أبعاد هذا الموضوع، يمكننا أن نطرح إشكالية البحث من خلال سؤالنا الرّئيس:

- ما مدى مساهمة الهجرة الوافدة في تنمية منطقتي بوشمة وتبليبو من ولاية قابس؟
- مع إضافة الأسئلة التّالية المكتملة للإشكالية المحورية:
- ما هي أسباب ومظاهر الهجرة الداخليّة؟ وكيف ساهمت في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وديمقراطية في كلّ من حيّ 02 مارس ببوشمة، وحيّ بدّيس بتبليبو؟
- وكيف تبدو خصائص الهجرة الداخليّة في هذين الحيّين، وما أوجه التّشابه والاختلاف بينهما؟ (إذا ما اعتبرنا أنّ بوشمة منطقة صناعية وتبليبو منطقة فلاحية)

2. فرضيات البحث

تعتبر الفرضيّة، "فكرة مبدئية نظريّة تربط بين الظّاهرة موضوع الدّراسة وبين أحد العوامل المسبّبة لها" (طعم الله، 2004، صفحة 7). كما أنّها عبارة عن إجابة احتماليّة لسؤال مطروح في إشكاليّة البحث. وتخضع للاختبار سواء عن طريق الدّراسة النّظرية، أو عن طريق الدّراسة الميدانية. وللفرضيّة علاقة مباشرة بنتيجة البحث. ومن أجل

الوصول إلى نتائج جديدة، فمن بصياغة فرضية عامة وثلاث فرضيات فرعية جاءت كما يلي:

الفرضية العامة:

أدت الهجرة الداخلية الوافدة نحو حيّ 2 مارس ببوشمة وحيّ بدّيس بتلبو، إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للجهة عموماً وللمهاجرين بالخصوص. الفرضية الجزئية الأولى: أدت الهجرة الداخلية إلى تحسين الظروف الاقتصادية، فهي تساعد على إيجاد أكثر فرص عمل وتساهم بشكل رئيسي في تحسين مستوى المعيشة والدخل الفردي.

الفرضية الجزئية الثانية: ليست العوامل الاجتماعية أقلّ قيمة من العوامل الاقتصادية، فالهجرة تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي من خلال استقرار الأسرة وقربها من المرافق العامة وخلق مجتمع ديناميكي متفاعل.

الفرضية الجزئية الثالثة: تساهم الهجرة الداخلية الوافدة على منطقتي حيّ 02 مارس ببوشمة وحيّ بدّيس بتلبو، في رسم خارطة سوسيو-ديمغرافية جديدة وبلورة سلوك إيجابي جديد سواء على مستوى الخصوبة أو حجم الأسرة.

3. دوافع البحث

ما دفعني للقيام بهذا البحث، هو أنّ موضوع الهجرة الداخلية والتنمية بالرغم من اعتباره كظاهرة قديمة المنشأ، ومنتشرة في كلّ المجتمعات، ولها آثار على البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والحضري، فإنّها صارت في المدّة الأخيرة تأخذ اتّجاهاً جديداً، خاصّة مع التحوّلات الاقتصادية العالمية. وهذا ما حفّزني للخوض في غمار التجربة المتعلقة بدراسة الهجرة الداخلية والتنمية.

4. أهداف البحث

إنّ سبب اختيارنا لهذا البحث-الهجرة الداخليّة والتّمتية-، نهدف من خلاله إلى معرفة ظاهرة الهجرة من الرّيف إلى المدن، مثل مدينة قابس بأحيائها المستقطبة لليد العاملة. وأهمّ الآثار المترتّبة عن هذه العمليّة على جميع المستويات: كتحصّن مستوى المعيشة، وارتفاع الدّخل الفردي على المستوى الاقتصادي وممارسة الأنشطة الترفيهيّة، والبحث عن الاستقرار الأسري على المستوى الاجتماعي، وتقلّص حجم الأسر، وانخفاض معدّل الخصوبة من خلال المقاربة السّوسيو - ديمغرافيّة.

5. الجهاز المفاهيمي

1.5 مفهوم الهجرة الوافدة:

لقد حدّدت عمليّة الهجرة الوافدة، بأنّها عمليّة انتقال أو تغيّر فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد الواحد، أو خارجه. وفي حديثه عن الهجرة الداخليّة قسّم (G.Simon) مناطق الهجرة إلى: "ثلاث مناطق رئيسيّة توجد في البلاد التّونسيّة وتعرف هجرة كثيفة وهي: منطقة أولى من الشّريط السّاحلي ببنزرت إلى الصّخيرة. منطقة ثانية وتوجد بالجنوب على مستوى ولايتي مدينين وقابس. ومنطقة ثالثة في الشّمال الغربي على مستوى ولايتي جندوبة والكاف" (Gildas, 1995, p. 243). وقد ورد في كتاب Dictionnaire de Démographie التّعريف التّالي للهجرة الداخليّة: "تشير الهجرة الداخليّة إلى عمليّة انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع، أو إلى منطقة أخرى في نفس المجتمع" (Roland, 1979, p. 120). إنّ الهجرة الوافدة هي انتقال من مجتمع محليّ إلى مجتمع محليّ. وهنا يصدق قول البعض في تعريفهم للهجرة عموماً ب: "أنّه في كلّ حركة تنقل كبرى من مجتمعات إلى أخرى، يوجد ميل للتّعويض عن طريق حركة معاكسة من جانب السّكان" (نصيري، 2003، صفحة 59). هذه الحركة السّكانيّة لم تنقطع بل استمرّت حتّى

الآن، وقد ازدادت في الوقت الحاضر نتيجة العديد من المؤثرات التي من أهمها، الزيادة الهائلة في السكّان التي شهدها العالم بعد التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، حيث ساعدت على تحسين مستوى معيشة الأفراد. كما يمكن تصنيف الحركات الهجروية حسب حالاتها، بحيث نجد أنفسنا أمام هجرة وافدة في إقليم واحد أو بلد بعينه. وتحدد الهجرة في هذا السياق ببنية عدد الوافدين على إقليم ما، أو الذي تتم الهجرة إليه. ثم الهجرة النازحة وتتحدد ببنية عدد المهاجرين إلى أمكنة الجذب. ثم الهجرة الدائرية والتي تفيد التنقل الدوري حسب مكان إقامة العمل، أو حركة مؤقتة ومتكررة يقوم بها أفراد أو مجموعة أفراد بين منطقة المنشأ ومناطق المقصد (منظمة الأغذية والزراعة، 2018، صفحة 10). وأخيرا الهجرة الوافدة حسب بارك ما هي إلا "استخلاف جماعة لجماعة أخرى على أرض معينة (مالكي، 2019، صفحة 134).

2.5 مفهوم المدينة.

لا يوجد اتفاق بين علماء الاجتماع حول إعطاء تعريف موحد للمدينة أو إيجاد مفهوم محدد لها، نظرا لتعدد المعايير. ف "ريمون بودون" يرى أن المدينة هي: "تجمع دائم، يتميز بالكثافة العالية نسبيا لمجموعة من السكّان، في فضاء محدد، وهو ما يشير عموما إلى تقسيم العمل، وتعدّد وتكامل الوظائف الاقتصادية، والاستقلالات المهنية وتعدّد واختلاف المراكز الاجتماعية، والعلاقات الطبقيّة" (Boudon, 2003, p. 245). وفي هذا الإطار يقول إميل دوركايم: "المدن في الغالب هي نتاج الحاجة التي تدفع بالأشخاص للدخول في علاقات وطيدة فيما بينهم، إذ لا يمكن للمدينة أن تتطور وتكبر إلا إذا كانت الديناميكية عالية" (Durkheim, 1978). وتعرّف المدينة جغرافيا بأنها: "مركز تجمع للخدمات التجارية والإدارية والتعليمية والصحية. وتضمّ غالبا وحدات صناعية وأحيانا سياحية وغيرها. أي أنها تتمتع بجاذبية هامة لسكّان المناطق المجاورة" (ستهم، 1993، صفحة 63). وفي محاولته لتعريف مفهوم المدينة يقول فيبر: "من وجهة النظر

السوسيولوجية، لا يوجد تعريف واحد للمدينة، فيمكننا تعريف المدينة بطرائق متعدّدة. وكلّ التعاريف تشترك في نقطة واحدة وهي أنّ المدينة لا تكمن في سكن واحد أو سكنات متعدّدة منتشرة بشكل مبعثر، إنّها تتشكّل على كلّ حال من السّكن المتجمّع. " (فيبر، 1986، صفحة 8). أمّا لويس وورث فيرى المدينة على أساس أنّها " تتميز عن القرية بعدة خصائص، أهمّها حجم السكّان الأكبر وتركز الكثافة السكّانية، وسيادة العلمانية والعقلانية وانهايار النسيج المعياري والأخلاقي وعدم التجانس الاجتماعي *étérogénéité sociale*" (Wirth, 1938).

3.5 مفهوم التنمية:

"التّمية هي الانتقال بالمجتمع من وضع ثابت إلى ما هو أحسن. وهي حسن استغلال الطّاقات الموجودة في دولة ما، وحسن توظيفها من أجل ما هو أفضل" (عبد المجيد، 1984، صفحة 129). وثمة تعريفات أخرى للتّمية منها أنّ التّمية هي: "النموّ المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء أكان تنمية شاملة ومتكاملة أم تنمية في أحد الميادين الرئيس، مثل: الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. أو الميادين الفرعية كالتّمية الصناعية أو التّمية الزراعيّة... ويمكن القول بأنّها عملية تغيير اجتماعي مخطّط يقوم به الإنسان، للانتقال بالمجتمع من وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية (حجاب، 2003، صفحة 834). وقد اعتمدت عدّة مؤشّرات للاستدلال على التّمية "كالسكّان والصحة والتّغذية والإسكان والدّخل والاستهلاك وظروف العمل والتّعليم والملكية الزراعية والثقافة والعمالة... " (العربي، 2005، صفحة 149).

القسم المنهجي للدراسة

1. منهجية البحث:

تتمثل المنهجية في جملة من الإجراءات والخطوات المحددة، والقادرة على تحقيق نتائج واضحة في العلوم الاجتماعية، للكشف عن أهم أبعاد الظاهرة المدروسة (طعم الله، 2004، صفحة 7). والمقصود بمنهج البحث هو مجموعة الطرق والوسائل المعتمدة في البحوث الاجتماعية. وتختلف المناهج حسب الهدف الرئيس للبحث، وعلى الباحث أن يُعمّق فهم الموضوع، من خلال الأدوات المعتمدة. وقد اشتمل بحثنا على جملة من التقنيات مثل: الملاحظة بالمشاركة والمقابلات (الرسمية وغير الرسمية)، واستمارة الاستبيان. وذلك لمزيد جمع أكثر ما يمكن من معلومات، والإحاطة أكثر بكل جوانب الموضوع. وفي هذا الإطار يقول بيار بورديو: "إنّ المنهجية العلمية، تمكنّ الباحث من التوصل إلى أفكار وحقائق يجهلها، كما تمدّه بأفضل ما يمكن من نتائج يتوصل إليها عبر النتائج الإمبريقية" (Bourdieu, 1969, p. 50). وهذا ما تحقّقنا منه من خلال العمل الميداني. حيث أظهرت أوراق الاستمارة، عدّة حقائق من خلال آراء المبحوثين لم نكن نعرفها عن الحيين قبل القيام بالدراسة الميدانية.

2. تقنيات البحث:

أ- استمارة الاستبيان: يدخل الاستبيان في إطار التقنيات الحية التي تشمل الملاحظة والمقابلة وقياس المواقف. ويدخل ضمن تقنيات الأسلوب الكمي الذي يعتمد على الطريقة الإحصائية، وطريقة المسح الاجتماعي وطريقة القياس الاجتماعي، وكلها تعتمد الاستجواب وجمع المعلومات والآراء. إذن ف: "الاستبيان هو جملة من الأسئلة المهيكلة شكلا ومضمونا، تهدف إلى معالجة موضوع اجتماعي عبر الحصول على معلومات معينة، ذات علاقة به، ويعتبر المرحلة الأخيرة قبل تحليل المعطيات واستخراج النتائج العلمية" (طعم الله، 2004، صفحة 89).

ب-المقابلة: اعتمدنا تقنية المقابلة، نظراً لأنها تمثل رافداً هاماً من روافد معرفة الواقع. وهي الوسيلة الأنسب في الحصول على بيانات تساعدنا على إنجاز بحثنا، وتتميز هذه التقنية بقدرة كبيرة على الحصول على أهم سمات المعيش اليومي للفاعلين الاجتماعيين" (Quivz, et Van Compenhoud, 1988, p. 69).

ج-موقع الدراسة: "إنّ تحديد موقع الدراسة، هامّ وضروري من أجل حصر وضبط المعلومات، ورسم خيوط مجالها وتحديد المجموعة تحديداً دقيقاً وتصبح بذلك لدى الباحث خريطة بحث خاصة. (النصيري، 2003، صفحة 25). وقد اعتمدنا في البحث الواجهة الغربية لعمادتي بوشمة وتلبو، أين يتواجد حيّ 02 مارس وحيّ بدّيس، حيث اختار المهاجرون الاستقرار في الاتجاه المذكور، نظراً لاستقرار السكّان الأصليين في الواجهة الشرقية لقربها من البحر وتوفّر جميع المرافق بها.

3. مبادئ تكوين العينة:

لقد تمّ سحب العينة بالنسبة لمنطقتي بوشمة وتلبو، انطلاقاً من معطيات المسح الوطني للتعداد العام للسكّان لسنة 2014 بالمعهد الوطني للإحصاء. وقد اعتمدنا على عدد الأسر في كلا المنطقتين. حيث تمّ سحب 2.34% من مجموع 2854 أسرة ليصل عدد العينة في منطقة تلبو إلى 67 أسرة مهاجرة. بينما مثّلت نسبة المهاجرين 2.64% من مجموع 1918 أسرة ليصل عدد العينة في منطقة بوشمة إلى 51 أسرة مهاجرة. وبالتالي فإنّ مجموع أسر العينة هو 118 أسرة من مجموع 4772 أسرة، وتمثّل نسبة 2.47% تمّ توزيعها عشوائياً بين المنطقتين. وبعد ذلك تمّ إدخال محتوى الاستثمارات باستعمال SPSS، من خلال ترقيم القائمة للمعطيات الأولية. ثمّ وقع تفريغ محتوى الاستبيانات في شكل جداول إحصائية ورسوم بيانية، لنصل في مرحلة أخيرة إلى تحليل هذه الجداول والرسوم.

4. طريقة سحب العينة:

لقد اعتمدنا في سحب العينة على عدد الأسر في كلا المنطقتين. حيث تمّ استجواب 67 ربّ أسرة في حيّ بديس بتلبو من ضمن 2854 أسرة، وبنسبة 2.35%. أمّا في حيّ 02 مارس ببوشمة، فقد استجوبنا 51 ربّ أسرة من ضمن 1918 أسرة وبنسبة 2.66%. وبالتالي يكون حجم العينة 118 مستجوباً من ضمن 4772 أسرة وبنسبة 2.47%.

جدول عدد 01: عدد الأسر والمساكن التابعين لمجال الدراسة.

عدد المساكن	عدد الأسر	المتغيرات المدينة
3451	2854	تلبو
2121	1918	بوشمة
5572	4772	المجموع

المعهد الوطني للإحصاء: التعداد العام للسكان والسكنى 2014.

تحليل نتائج العمل الميداني

المحور الأول: الدافع الاقتصادي كمحفز للهجرة الداخلية

1. أهمية الدوافع المادية والبحث عن فرص عمل أفضل:

رغم التباعد الجزئي في المجال بين المنطقتين، فإنّ هنالك الكثير من نقاط التشابه، في عدّة مستويات. وهو ما تعيّر عنه إجابات المستجوبين من المهاجرين الوافدين نحو تلبو وبوشمة. ويعتبر العامل الاقتصادي الدافع الرئيس لهجرتهم، لذلك كانت أغلب الإجابات في هذا السياق، تتمثّل في البحث عن عمل وتحسين ظروف العيش، كما يبيّن ذلك الجدول التالي:

جدول عدد 02: أسباب الهجرة:

المجموع	الاقتراب من العائلة		لمتابعة دراسة الأبناء		البحث عن العمل		أسباب الهجرة	
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	مكان الإقامة	
67	19.40	13	9	6	71.60	48	تبلبو	مكان الإقامة
51	7.84	4	13.72	7	78.43	40	بوشمة	
118	17		13		88		المجموع	

المصدر: العمل الميداني

يُعدّ العامل الاقتصادي دافعا رئيسا في عملية الهجرة، وهو أمر شائع في أغلب الهجرات وأمر مألوف في الهجرة الوافدة نحو ولاية قابس بشكل خاص، نظرا لأنه ولزمن غير بعيد تُعدّ قابس قطبا ومنطقة جذب للمهاجرين، خاصة وإنّ أغلب الجهات والمناطق المحيطة والقريبة تُمثّل من الناحية الاقتصادية مناطق طرد، كمدنين، تطاوين، قبلي، سيدي بوزيد. وبالتالي فإنّ التوجّه إلى ولاية قابس بمختلف مناطقها، يعني خطوة هامة للمهاجرين للاقتراب من مواطن الشغل، والحصول على فرص أفضل لتحسين ظروف العيش. وهو ما تبرزه أرقام الجدول، إذ أنّ 71% من المهاجرين نحو تبلبو، سبب هجرتهم البحث عن عمل، و78% من المهاجرين نحو بوشمة لهم نفس السبب. وبالتالي فإنّ رحلة البحث عن العمل، قادت نحو تعمير فضاءات جديدة، وبروز أحياء لم تكن لزمّن بعيد موجودة. كحيّ 02 مارس ببوشمة، خاصّة وأنّ أغلب المهاجرين، يسعون إلى الاستقرار نهائيا بعد وصولهم إلى هذه المناطق.

2. الدّخل الفردي وروح التعلّق بالفضاء الجديد:

جدول عدد 03: الأجر وعلاقته بمكان الإقامة

م	أكثر من 400		بين 301 و400		بين 201 و300		بين 100 و200		الدّخل	
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسب %	مكان الإقامة
67	5.97	4	22.39	15	46.27	31	25.37	17	تبلبو	مكان الإقامة
51	5.88	3	23.53	12	50.98	26	19.61	10	بوشمة	
118	5.93	7	22.88	27	48.31	57	22.88	27	المجموع	

المصدر العمل الميداني.

إنّ التصريح بمعدّل الدّخل الشّهري الفردي، والذي يظهر في مجمله ضعيفا، يبرز جليًا الوضعيّة الاقتصادية لأغلب المتساكنين. وهنا قد يكون السّؤال، ماهي المبررات التي تجعل هؤلاء الوافدين يتعلّقون بمقرّ سكنهم الجديد؟

قد تختفي الإجابة الحقيقية، إذا ما تمسّكنا بتفسير أحادي، فالمشهد العامّ لكلا المنطقتين يتركّب من أجزاء مختلفة، وهذا المشهد لا يمكن فهمه إلّا بترابط هذه الأجزاء. فالدافع الرئيس لأغلب هؤلاء، هو البحث عن فرص عمل أفضل. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أوضاع منطقة القدوم، إذ أنّ المناطق التي خرجوا منها في كلّ الأحوال هي مناطق ميؤوس منها، كما عبّر عن ذلك المستجوبون. غير أنّ نسبة الذين يفوق دخلهم الشهري 400 دينار تقترب من 6% لكلا الحيين، وتعبّر عن فئة الفلّاحين الكبار في حيّ بدّيس بتبليو وبائعي "الخردة" في حيّ 02 مارس ببوشمة. و"الخردة"، هي المعادن المستعملة من حديد ونحاس ورسااص والألمنيوم... تجمع ثمّ تباع لإعادة رسكلتها. وهي تدرّ على أصحاب هذه المهنة أو ما يطلقون على أنفسهم "الخرداجية" أموالا وفيرة. وقد تخصّص في هذا الميدان، الوافدون من سيدي بوزيد. وقد كوّن البعض منهم (تجار الجملة) ثروة، وأصبحوا من الأثرياء في المنطقة حيث امتلكوا السيّارات والمنازل الفخمة. وقد تحدّث "أرنست برغس" عن التخصّصات المهنية للمهاجرين في موطن الإقامة الجديد بقوله: "نظرا لافتقاد المهاجرين القادمين من الأرياف عموما، إلى تخصّصات مهنية مطلوبة تمكنهم من اقتحام سوق الشغل بشكل فردي، فإنهم غالبا ما يسهل عليهم تعلّم وممارسة المهن التي سبقهم إليها أعضاء جماعاتهم الأصليّة الذين يتطوعون لتقديم المساعدة لهم في ذلك. (Burgess, p. 140) ومازالت العديد من التخصّصات المهنية ثابتة وأصحابها متشبّثين بها، وهي تعبّر عن ثقافتهم الأصليّة التي تعيد إنتاج الممارسات المهنية والتضامنية بين أفراد تلك المجموعة. ومن هذه المهن التي "لا تزال تشكّل تقليدا ثابتا

لبعض المجموعات وهوية دالة عليها، كصناعة الفطائر وبيع الفواكه الجافة لدى أصيلي مدينة غمراسن". (بالكلية، 1996، صفحة 25)

3. الحراك الاقتصادي بين ما تقدّمه المنطقة وطموحات المهاجرين:

بالعودة إلى علاقة المهاجرين بالفضاء الجديد، يمكن أن نستكشف حقيقة العلاقة بين الهجرة والتنمية فما يقدّمه هؤلاء من تعمير للفضاء وتوفير طاقات عاملة، والدخول في دورة اقتصادية، يكون قوامها الإنتاج والاستهلاك بالأساس. إضافة إلى تسخير جهودهم من أجل إنجاز مشروع العائلة، ألا وهو توجيه أبنائهم للمشاركة بطريقة فعّالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عبر متابعة دراستهم وتكوينهم... كل هذا يكشف عن طبيعة العلاقة بين الهجرة والتنمية، فالنشاط الغالب يظهر حسب طبيعة المنطقة وخصوصياتها، فحيّ بديس بتلبو الذي يعرف بطابعه الفلاحي، عبر واحاته الممتدة يستقطب الأيدي العاملة في المجال الفلاحي. لذلك تزيد النسبة عن 53% من مجموع النشطين، يتوزعون بين العمل في الواحات والصيد البحري. في حين تظهر نسبة العاملين في المجال الصناعي بحيّ 02 مارس بمنطقة بوشمة، هي الأعلى بين مختلف القطاعات، وهذا عائد بالأساس إلى قربها من المنطقة الصناعية وبنسبة تفوق 41% وهذا ما يطرح جدلاً يتمحور ضمن الصيغة التالية:

هل أنّ الاستثمار داخل فضاء الإقامة، هو الذي يحدّد العلاقات الاجتماعية أم العكس؟

قد يكون التسليم بكون الاستثمار داخل فضاء الإقامة هو الذي يحدّد العلاقات الاجتماعية بين المهاجر والسكان الأصليين للمنطقة المدروسة. إذ أنّ هؤلاء الوافدين قد يحدثون تغييراً في مقرّ الإقامة الجديد متى توفرت لهم السبل والإرادة من أجل التغيير. ويعود ذلك لممارستهم لعدّة أنشطة، واكتسابهم خبرات في عدّة مجالات بحكم مجالات العمل الحرّ الذي ينتمون إليه، إضافة إلى توسّعهم في المجال ومطالبتهم للمصالح الإدارية

بإيجاد مواطن شغل قريبة تستجيب إلى طموحاتهم، عبر إنشاء وتركيز معامل وشركات تستوعب الطلب المتزايد للعمل وكسب القوت. إضافة إلى تخصيص قروض للقيام بمشاريع، يمكن أن يعطي صورة جديدة مختلفة عن الصورة القديمة لمقرّ سكانهم الجديد. وهذا ما لاحظته من خلال قيامي بالعمل الميداني والتغيّر الحاصل في كلا العمادتين من حيث تنمية المنطقتين بإقامة العديد من المشاريع، مع التوسّع العمراني الذي حصل في السنوات الأخيرة في كلّ من عمادتي بوشمة وتبليو من ولاية قابس... وقد تكون الإجابة عن السؤال: هل لديك مشاريع تودّ تنفيذها؟ هي إحدى الإجابات المعبرة إلى حدّ ما عن العلاقة بين المهاجرين ومحيط الإقامة الجديد.

جدول عدد 04: امتلاك المشاريع في علاقتها بالإقامة

هل لديك مشاريع تودّ تنفيذها؟					
المجموع	لا		نعم		الإجابات الإقامة
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
67	61.19	41	38.81	26	تبليو
51	52.94	27	47.06	24	بوشمة
118	57.63	68	42.37	50	المجموع

المصدر: العمل الميداني

يبرز الجدول التالي مدى حرص عدد كبير من المهاجرين على تحسين وضعيتهم الاقتصادية، إذ إنّ النسبة العامّة لكلا المنطقتين من حيث السعي إلى إقامة مشاريع، تصل إلى 42%. وهي نسبة محترمة إلى حدّ كبير، وهذا ما يعطينا الطابع الحركي للمهاجرين ونظرتهم الايجابية إلى محيطهم الجديد.

إنّ البحث عن تحسين ظروف عيش العائلة، وارتفاع مصاريف الإعالة خاصّة في العائلات ذات الكثافة العددية، وتواضع الدّخل الفردي، كلّها عوامل تساهم بطريقة أو بأخرى، في البحث المتواصل لأرباب العائلات عن إيجاد موارد مالية إضافية، كبعث مشروع صغير أو متوسّط يساهم في تحسين الدّخل. غير أنّ ضعف ذات اليد لأغلب

المهاجرين، يبقى ملفّ بعث المشاريع رهين التمتع بالقروض ومدى الاستجابة من قبل المصالح المعنية بالتمويل كالجمعيات التّنموية، والصندوق الوطني للتضامن، وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

جدول عدد 05: التمتع بالقروض في علاقة مع مقرّ الإقامة:

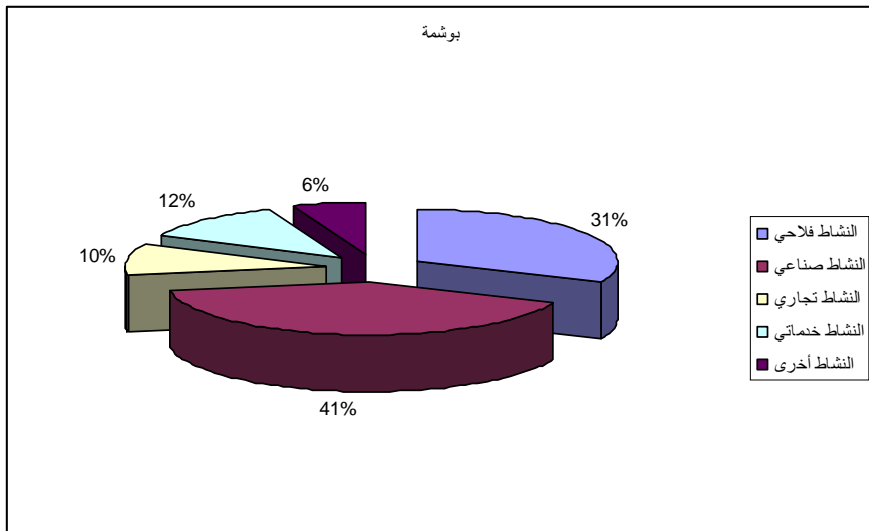
هل تمّعت بقرض؟					
المجموع	لا		نعم		الإجابات الإقامة
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
67	74.63	50	25.37	17	تبليبو
51	64.70	33	35.30	18	بوشمة
118	70.34	83	29.66	35	المجموع

المصدر: العمل الميداني.

بالرجوع إلى أرقام الجدول، نلاحظ أنّ نسبة التمويل والتمتع بالقروض، تقترب من 30% من مجموع العينة لكلّ من المنطقتين وهي نسبة في المجمل محترمة. غير أنّ البحث في قيمة هذه القروض يعطي صورة مغايرة، إذ إنّ أغلب القروض التي يتحصّل عليها المهاجرون هي قروض صغرى، أي أنّها دون الألف دينار. ويوجّه أغلبها نحو تهذيب المساكن وتحسينها ونحو تغطية المصاريف العائليّة. إنّ الزيارات الميدانية التي قمنا بها في عمق مناطق البحث، واستخدام نماذج عدّة من: استبيانات ومحادثات ومقابلات مع العديد من متساكني المنطقتين، إضافة إلى استخدامنا تقنية الملاحظة بالمشاركة، جعلنا نكتشف تفاصيل الحياة اليوميّة، فصفة الطبقة الشغيلة، تضمّ العدد الأكبر من المهاجرين. والدخل المتوسّط والمحدود يمسّ الجميع، وتعدّد أفراد العائلة هو النمط العائلي الشائع، إضافة إلى تشابه المساكن في أغلب الفضاءات. واعتبرت الباحثة الاجتماعيّة تراكي زناد أنّ هذا النوع من السلوك هو: "محاكاة لمعيش سوسيو ثقافي سابق، واستمرارا لهيمنة النماذج التقليدية على الحياة اليوميّة للمهاجرين من المناطق الريفية المقيمين في المدينة". (Zanned, 1992, p. 48) لكن ذلك لا يمنع القول بأنّ هنالك تمايز في عدّة مجالات أخرى بين المنطقتين فعلاقة مهاجري حيّ بديس بتبليبو بمحيطهم الجديد، هي علاقة

"تعشيش"-يعني القرب من مقرّ العمل-. إذ إنّ استثمارهم ومجال عملهم لا يبتعد كثيرا عن مقرّ سكناهم. فأغلب المساكن منتشرة في الواحات ومزارع المنطقة، نظرا لكون النسبة العالية للعمّال يستقطنها القطاع الفلاحي، بنسبة تقدّر بـ54% من مجموع المشتغلين. ففضاء القرية ليس حكرًا على فئة الفلاحين فقط، وإنّما يوجد به خليط من الفئات الأخرى كالحرفيين والتجار... وهي كلّها تتشارك في العلاقات المتبادلة بين الفئات وترتبط بالمدينة.

رسم بياني عدد 01 : نوعية النشاط في حيّ 02 مارس بوشمة:



المصدر: العمل الميداني.

كما يتضح من خلال الرسم البياني عدد 01، فإنّ مواطن الشغل تتركز بالأساس في المجال الصناعي بنسبة 41%. ثمّ المجال الفلاحي بنسبة 31%. غير أنّ هذا الأخير يشهد تراجعًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة، ويعود ذلك لعدّة أسباب لعلّ من أهمّها: عزوف الكثير عن الاشتغال في الميدان الفلاحي، بسبب تراجع المنتج وتضرّره. ونخصّ بالذكر الأشجار المثمرة (كالعنب الذي اشتهرت به منطقة بوشمة، والخوخ والتفاح...) نتيجة تأثير إفرازات المنطقة الصناعية، والتي ألحقت ضررًا كبيرًا بالمجال الفلاحي، عبر انتشار الغازات داخل الواحة. وقليلة هي المنتجات الفلاحية التي صارت من أجل

خاصة في ظل وجود عائلة في حاجة إلى الاستقرار. عملت في عدة أنشطة أغلبها أعمالاً حرّة، وريحت استقرار العائلة. الحالة الماديّة مستورة، والأهمّ من كلّ ذلك، لي مسكن وهذا أهمّ أسباب رضائي واستقراري. كما أنّ علاقتي بأبنائي وأهلي جدّ طيبة. وكذلك علاقتي بجيراني، وهو الطّابع السّائد في كامل الحيّ، حيث يسوده الاحترام والتقدير، لأنّ جميع السكّان "زواولة" (فقراء)، وأولاد عروش (قبائل). الكلّ يكدح من أجل مصاريف العائلة. وأكبر مكسب هو امتلاك مسكنا وإعالة الأبناء". (انتهت المقابلة). والمتداول أنّ المجتمعات الرّيفيّة، تتميّز بالعلاقات المنغلقة، والزّواج لا يخرج عن دائرة القرابة. وهذا يحكمه قانون المحافظة على أملاك القبيلة. إنّ الأرض تمثّل مصدر بقاء كامل القبيلة و تواصل نسبهم " لذلك فالدفاع عليها بكلّ الوسائل من أجل تملّكها و حيازتها، له هدف رمزيّ يخفي مشروعية الوجود الاجتماعي ويضمن مستقبل المجموعة ومكانتها" (بوطالب، 1996، صفحة 157).

المحور الثاني: البعد الاجتماعي في علاقة الهجرة بالتنمية:

نتيجة للتفاعل بين الهجرة والتنمية، برزت العديد من التحوّلات على مستوى العلاقات الاجتماعية والارتقاء في السّلم الاجتماعي من فئات تعتبر ضعيفة الحال وذات دخل محدود إلى مستويات أعلى: متوسطة الحال وفي بعض الأحيان ميسورة ومرفّهة، وذات مستوى تعليمي راق. والارتقاء الماديّ يؤدّي إلى الارتقاء في السّلم الاجتماعي. ومن خلال هذه المعطيات، نطرح الأسئلة التّالية: كيف كانت علاقات المهاجرين ببعضهم داخل المجموعة؟ وما هي التحوّلات التي طرأت على سلوكيات المهاجرين؟ وهل ساهمت الهجرة في تحسين وضعية المهاجر الاجتماعيّة؟

قد نبدأ في فهمنا للتحوّلات الاجتماعية في كلا المنطقتين من الخاصّ إلى العامّ. ولكن بالصورة البسيطة التي يشترك حولها أغلب المهاجرين. هذه الصّورة تحمل التمثّلات والإرادات والتصورات لهؤلاء الوافدين، عن محيطهم الجديد. فالوافدون الجدد، يتصوّرون

واقعا مغايرا لوضعهم في مسقط رأسهم، ويحلمون بعمل قارّ، ومسكن لائق، وفضاء يتوفّر فيه كلّ ما يحتاجونه من مؤسسات تربويّة وصحيّة وأماكن ترفيهيّة... وهي مؤشرات وقع استجلاؤها من خلال استمارة الاستبيان، ونتائج البحث الميداني وكذلك من خلال المقابلات التي تمّ إجراؤها مع المستجوبين في حقل البحث.

1. الهجرة وتحسين المستوى الاجتماعي:

جدول عدد 06: مساهمة الهجرة في تحسين الوضع الاجتماعي:

الهجرة والمساهمة في تحسين الوضع الاجتماعي.						
المجموع		لا		نعم		الإجابات
56.78	67	14.93	10	85.07	57	تبلبو
43.22	51	5.88	3	94.12	48	بوشمة
100	118	11.02	13	88.98	105	المجموع

المصدر: العمل الميداني.

إنّ تصوّر المستجوبين للاستقرار الاجتماعي، والوضعية الاجتماعية الطيبة، ليس كما يراه غيرهم. فالرفاهة الاجتماعية ليس كثرة الأموال، أو مرافق عامّة قريبة أو خدمات متميّزة. بل إنّ الرضاء عن الوضعية الاجتماعية عندهم، أساسه استقرار العائلة، يبدأ بتمكّن المنزل ومورد رزق يضمن قوت يومهم وإن كان محدودا. إنّ نسبة 89% من المهاجرين يرون أنّ الهجرة ساهمت في تحسين وضعهم الاجتماعي ويبرز ذلك من خلال تحليلنا لبعض الجداول ووقوفنا على نسب تبين مدى صحة أقوال المستجوبين. وهذه النسب متقاربة في أغلبها بين حيّي 02 مارس ببوشمة وحيّ بدّيس بتبلبو، وهي كالتالي: 80% من المستجوبين راضون عن نمط الحياة في مقرّ سكنهم الجديد. 94% يملكون مسكنا قارّا. 89% متزوّجون. 86% يرتادون المستشفيات والعيادات الخاصّة بعدما كان أغلبهم يتداوى بالطرق التقليدية. 90% من الوافدين مع سياسة تحديد النسل. 30% يفوق أجرهم 300 ديناراً. وأخيرا 30% تمتّعوا بقروض صغرى ساهموا بها في تحسين وضعية، أو إقامة مشاريع صغرى...

والسؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو الآتي: ما سبب هذه القناعة؟

في بحثي عن سرّ هذا الرضاء على الوضع الاجتماعي، وجدت الإجابة عن سؤالي من خلال مجالساتي لبعض متساكني المنطقتين وخاصة منطقة 02 مارس ببوشمة. حيث حدّثني أحدهم عن الوضعية الاجتماعية لسكان حيّه. محدّثي هو: الهادي، يبلغ من العمر 48 سنة، أصيل منطقة المكناسي بسيدي بوزيد، متواجد في هذا الحي منذ 1990، وفي عمق حديثه قدّم لي إجابة في أولها تبدو غريبة، ولكنّها معبرة. إذ قال لي: " هذه المنطقة كانت منسية، وهي أرض ملكيتها في الأغلب تعود للدولة، والوافدون إليها جلّهم أيتام". هنا قاطعته لأستفسر في وضعية اليتيم هذه، فضحك وقال: " حتّى وإن لم تقاطعني، أعلم بأنك لم تفهم، فما أفصده بالأيتام ليس اليتيم الأبوي، بل هو اليتيم الاقتصادي، وإن كان هناك من يعاني من اليتيم الاجتماعي. وأغلب الوافدين هنا تقطّعت بهم كلّ سبل الحياة الكريمة والمستورة في جهاتهم التي غادروها. فلا عمل يُلبّي الحاجيات الأسرية. ولا رجاء ولا أمل لأغلبهم في تحسين وضعيتهم الاجتماعية إلاّ بالمغادرة. وبالتالي فإنّ مجرد قدومهم إلى هنا، هو استثمار ونجاح في حدّ ذاته. وكلّما تشبّث الوافد بالمنطقة الجديدة، واستطاع بناء مسكن وإيجاد عمل يسمح بتلبية الحاجيات الأساسية للأسرة، هو نجاح مثالي لأغلب السكان..."

2. المهاجرون وتشابه نمط العيش

جدول عدد 07: نوعية السكن.

فيلا		تقليدي		نوع المسكن
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
8.96	6	91.04	61	تيلبو
7.84	4	92.16	47	بوشمة
8.47	10	91.53	108	المجموع

المصدر: العمل الميداني.

كلّ المبحوثين انحصرت إجاباتهم حول نمطين من السكن، والمتمثل في مسكن تقليدي "حوش عربي" وفيلا. إنّ المنطقتين (بوشمة وتيلبو) جذبت إليها ما يعرف أو هم من

يلقبون أنفسهم "بالمهاجرين الزواولة". وهو ما ولد تشابها كبيرا في نمط العيش بين الأسر وهذا ما لاحظناه على الميدان. وأغلبهم (94 %) يملكون منزلا خاصا، وهي منازل ذات طابع تقليدي "حوش" بنسبة جمالية تُقدّر ب: 91.53%، ويعود ذلك إلى رغبة هؤلاء المهاجرين، في المحافظة على نمط حياتهم في مجتمعهم الأصلي. وأن اختيارهم لهذا النوع من المساكن يعني جلبهم لتقاليد تقوم على الفلاحة المعاشية وتربية الماشية. فالمسكن مقسّم إلى بيوت للاستعمال البشري و"حوش"، يشتمل على "زريبة" لتربية الماشية والدواجن. أما بقية مساحة المسكن التقليدي، هو الجزء غير المغطى وتدخله الشمس التي لها أهمية لا متناهية للجانب الصحي والاقتصادي، كتجفيف بعض المحاصيل الفلاحية مثل: الحنّاء والملوخية. والمجتمع الريفي "هو المجتمع الذي يعيش في مستوى تنظيمي منخفض ونجده عند فلاحي الأرض والرعاة، ويستعمل عادة كمقابل للمجتمع الحضري" (بدوي، 1986، صفحة 362).

جدول عدد 08: أصل المسكن

كراء		ملك		صبغة السكن
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	المجال
5.97	4	94.03	63	تيلبو
5.88	3	94.12	48	بوشمة
5.93	7	94.07	111	المجموع

المصدر: العمل الميداني.

نلاحظ أنّ نسبة 94% من المهاجرين لكلّ من حيّ بديس بتيلبو وحيّ 02 مارس ببوشمة يمتلكون مسكنا قارًا، رغم ضعف الدّخل. وتعود الأسباب إلى رخص قطع الأرض لكلا المنطقتين. فسعر المتر المربع الواحد للأرض الصّالحة للبناء في حيّ 02 مارس ببوشمة بلغ دينارًا واحدًا في السبعينات ليصل في نهاية الثمانينات إلى ثلاثة دنانير. أمّا في منطقة تيلبو فالبناء كان يتمّ داخل الواحة، وما تكتسبه الأرض الفلاحية من رخص في الثمن. وهذا ما سهّل الأمر أمام المهاجرين لشراء قطع الأرض، وبناء المنازل الخاصة.

علما وأنّ عمليّة البناء، تتمّ بواسطة "العوانة"، وهي نمط من التضامن يسود المجتمعات التقليديّة أو مايعبّر عنه دوركايم بالتضامن الآلي، ويقع التّعاون بين الأقارب والجيران، وهو ضرورة تملّيها الظروف لأنّ الفئات التي تحتاج إلى التّعاون هي فقيرة دعتّها الحاجة إلى التّعاون للخروج من وضعيّة الفقر. والعوانة بلغة متساكني الحيّين، هي ما عبّر عنه بعض المستجوبين ب: "حمل الجماعة ريش". وهي عبارة عن تكتّل جميع أفراد العائلة الموسّعة رجالا ونساء ومساهماتهم في عمليّة بناء مسكنا على سبيل المثال. وأنّ شراء مواد البناء، يتمّ من خلال الاقتراض من الأقارب، دون اللّجوء إلى القروض البنكيّة لعدم وجود ضمانات. وأيام العمل التي تطوّع بها أحد الأقارب أو الجيران، هي عبارة عن مقايضة مجهود بمجهود يقع استعادته عند الضرورة (عند بناء الجار الثّاني أو القريب مسكنا، يقع استرجاع أيام العمل المُتبرّع بها). ويقول ابن خلدون في هذا الإطار: " إلا أنّ قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته... فلا بدّ من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتّعاون قدر الكفاية من الحاجة...". (ابن خلدون، (د.ت)، صفحة 46). وحسب أنياس بيترو (A. Pitrou) "يؤدّي التّعاون الأسري وظيفة المحافظة على قوام العيش بالنّسبة للفئات الاجتماعيّة الضعيفة (Pitrou, 1995, p.120). إنّ التضامن المادّي بين أعضاء الجماعة التي نهتمّ بها في هذا البحث، يخضع في ممارسته إلى عاملين مهمّين: يتمثّل الأوّل في مدى توفّر الحدّ الأدنى من القدرة الماديّة التي تمكّنهم من ذلك. أمّا العامل الثّاني فيتعلّق بتوفّر جملة من الاستعدادات الشخصيّة والميزات الأخلاقيّة التي تشجع عليه. وتختلف القدرة الماديّة للجماعة من مرحلة إلى أخرى ومن عضو إلى آخر. وتترافق مع اختلافات متفاوتة في ميل الأفراد إلى التضامن الجماعي أخذًا وعطاء تبعا لاقتصار روابطهم الاجتماعيّة على الجماعة الأصليّة، أو انفتاحها على دوائر أخرى، أو تبعا للرأسمال الاجتماعي والرمزي الذي يحظون به بين أبناء قريتهم (بن الطاهر، 2010، صفحة 361). غير أنّ الوضع الاجتماعي لا يفسّر

وحده قيمة التضامن أو أهميته في حياة الجماعات لأنّ عادات التعاون تقوم كذلك على أسباب غير مادية، كالثقافة الفرعية التي تضي عليه معنى خاصاً. "إنّ أساليب التضامن العائلي تكون دائماً مطبوعة بالثقافات الوطنية أو الجهوية أو الأخلاقية أو الدينية للوسط الاجتماعي، وبالقواعد الخاصة بكلّ مجموعة تضامنية (Atthas-Donfut, 2002, p. 268) ونتيجة لهذا التضامن توسّع كلّ من حيّ 02 مارس ببوشمة وحيّ بديس بتبلبو. فحيّ 02 مارس مثلاً بعد أن كان يشتمل على خمسين مسكناً شعبياً في بداية السبعينات، قفز هذا العدد إلى 772 أسرة. علماً وأنّ جلّ الأسر أي بنسبة 94% تمتلك مسكناً قاراً على الأقلّ، لأنّ بعض الوافدين إلى منطقة بوشمة، يملكون أكثر من مسكن. ومن المفارقات أنّ بعض متساكني المنطقة، (السكان الأصليين) بدؤوا يكترون المنازل من الوافدين، وهذا الكمّ الهائل من المهاجرين، ساهم في تنمية المنطقة وذلك ما جعل الدولة تضطر لبعث مشاريع، وتهيئة الحيّ من تنوير وتعبيد ورفع فضلات، ولو كان هذا التدخل محتشماً وهذا ما سنتبيّنه من التحليل الإحصائي الموالي.

3. مستوى تطوّر البنية التحتية في تمثّلات المهاجر خلال معيشه اليومي

يرى المهاجرون أنّ حيهم، - سواء في منطقة 02 مارس ببوشمة أو بديس بتبلبو - يفتقر إلى بنية تحتية حديثة، من تعبيد للطرق والتنوير، إلى النظافة، ورفع الفضلات، وصولاً إلى المساحات الخضراء والربط بشبكة التطهير. والتي تبقى حسب نظرهم دون المطلوب. وهذا ما ستوضحه الأرقام والنسب المئوية بالجدول التالية:

1.3 العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين "التضامن الآلي"

جدول عدد 09: نمط العلاقات بين السكان

درجة التّجانس بين سكان الحيّ الواحد.			
مكان الدراسة	متجانسين	نكّلات	متقاطعين
تبلبو	68.65%	17.91%	13.43%
بوشمة	68.62%	21.50%	9.80%

المصدر: العمل الميداني

رغم اختلاف الانتماءات في الوسط الاجتماعي، فإنّ أغلب الوافدين استطاعوا أن يقيموا عقدا اجتماعيا ضمنيا، تقوم مبادؤه على التفاعل الايجابي بين أفراد الحيّ. فنادرا- كما يذكر المستجوبين- ما تقع خصومات أو نزاعات بين السكّان، بل يرون أنفسهم متجانسين، مع وجود بعض التكتلات هنا وهناك وهو أمر طبيعي ويوجد في كلّ الفضاءات الاجتماعية خاصّة مع وجود نسبة مرتفعة للقرباة بين الأسر. ورغم النواقص المحيطة بالسكّان في المنطقتين، من نقص في التّشغيل والخدمات والمرافق العامّة، فإنّ النظرة الايجابية للمهاجرين نحو محيطهم الجديد، هي مرتفعة إلى حدّ كبير.

2.3 الاستقرار الأسري:

رغم صعوبة الظروف والأحوال المعيشة، فإنّ الارتياح الذي يشعر به متساكنو المنطقتين يعود بالأساس إلى تحقيق الهدف الاقتصادي من خلال إيجاد فرص عمل، وإن كان بأجر متواضع. كما يساهم تملك المنزل بطريقة مباشرة، في استقرار العائلة والعناية بالأطفال. وهو يبرز العلاقة الجيدة بين الأسر وداخل الأسرة الواحدة، إذ إنّ 98 مستجوبا عبّروا عن العلاقة الطيبة التي تجمعهم بأبنائهم.

جدول عدد 10: الأماكن التي يتواجد فيها المتساكنون في أوقات الفراغ

مكان تقضية أوقات الفراغ.					
المجموع	خارج المنزل		في المنزل		مكان الدّراسة
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
67	44.88	30	55.22	37	تلبّو
51	37.25	19	62.75	32	بوشمة
118	41.53	49	58.47	69	المجموع

المصدر: العمل الميداني

تعتبر نسبة 41.53% ممّن يقضون أوقات فراغهم خارج المنزل ايجابية، خاصّة وأنّ الحيّين تسودهما علاقات قرابة عشائرية. وأنّ أغلب الوافدين، ينحدرون من وسط ريفي، فهذه النسبة تبيّن مدى اندماج الوافدين الجدد مع وضعهم الحالي داخل المدينة. غير أنّ الفارق بين الحيّين، والمتمثّل في النسبة الأكبر التي يحتلّها سكّان حيّ بديس من حيث

تقضية أوقات فراغهم خارج المنزل، بنسبة 44.88% يعود بالأساس إلى نوعية النشاط. فالذين يقومون بالأعمال الفلاحية، غير مقيدين بعامل الوقت أو بالتوقيت الإداري. كما أن عمادة تلبو، هي منطقة أكثر حداثة نظرا لضيق الفضاء في قابس المدينة. فوقع التوسع نحو المدخل الجنوبي لمدينة قابس الأقل تلوثًا، حيث بعثت فضاءات تجارية كبرى داخل عمادة تلبو على غرار - (فضاء بروموقرو Promogro) - وغير بعيد عنه، وعلى مسافة 200 مترا تقريبا يوجد فضاء تجاري آخر (فضاء ياتو Yatoo)، وهذا تطلب إيجاد فضاءات ترفيهية. إلى جانب وجود العديد من المقاهي العادية منها والفاخرة، المحيطة بمنطقة تلبو. مع وجود خمس قاعات أفراح داخل هذه العمادة. كل هذه العوامل، كانت حافزا لأن يرتادها الوافدون على حيّ بديس بتلبو، مساهمين ولو بقدر بسيط في تنمية الجهة، رغم محدودية الدّخل. كما أنّ هذه الفضاءات قد ساهمت بشكل مباشر في توطيد علاقات القرابة بين المهاجرين، من خلال لقاءاتهم المتكررة، سواء في المقاهي بالنسبة للذكور، أو اللقاءات التي تحدث في الفضاءات التجارية المذكورة، بين النساء خاصة. وفي قاعات الأفراح التي تجمع المهاجرين في مناسباتهم، من شأنها أن تحدث عمقا قرايبيا دمويا بين المهاجرين وتجعلهم يتخلون تدريجيا عن العادات والتقاليد التي قدموا بها من مكان الإقامة وانصهارهم مع الفضاء الجديد، بعادات مغايرة للأولى دون البعد عن العلاقات القرابية. أما الوضع في بوشمة فمختلف. فالعمل الصناعي يتطلب مجهودا ووقتا أطول في الشغل، مع نقص واضح في الفضاءات الترفيهية رغم الوعود من الدولة بإحداث المدينة المنتزه بتمويلات من المركّب الكيميائي تعويضا عن التلوث الذي يسببه للجهة .

3-3- الجوانب السلبية في العلاقات والسلوك الاجتماعي:

إنّ المظاهر السلبية في سلوك الأفراد والجماعات، يظلّ قائما في عدّة سلوكيات: كالبناء الفوضوي والانتماء القبلي والجهوي. فبين الفترة والأخرى تسجّل هاتان المنطقتان

وخاصة منطقة حيّ 2 مارس بعض الأحداث وفق منظور العصبية، والتحالف بين العائلات التي تربطهم صلة قرابة، وانتماء جهوي متين. كأن يكون الخصام بين عرش "الهامة" و"بني يزيد" أو "حوامية" و"قوابسية"، وهو ما يذكره ويؤكدّه أحد سكّان الحيّ الذين استجوبتهم "الهادي 48 سنة" إذ يقول في إجابة عن سؤال هل تحدث نزاعات ومشاكل وكيف تحلّ؟ ضحك وقال: "أنا أحد هؤلاء الذين يعانون من تلك المشاكل والنزاعات. ولي قضية نزاع في المحكمة، وصحيح لا تحدث المشاكل كثيرا، ولكن إن وقعت فلا تهدأ إلا بتدخل الأمن. فالكلّ له أقرباء وبني عمومة، يجعل أحيانا من النزاع أكثر عنفا..."

المحور الثالث: البعد الديمغرافي في علاقة الهجرة بالتنمية

بما أنّ دراستنا تنزّل في إطار دراسة مقارنة لظاهرة الهجرة في علاقتها بالتنمية، في كلّ من حيّ 02 مارس ببوشمة، وحيّ بديس بتلبو، فإنّ البعد الديمغرافي فيها لا يقلّ قيمة عن البعد الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي فإنّ جملة المؤشرات والمفاهيم المترجمة لهذا البعد الديمغرافي سوف تكون بدون أدنى شكّ من المحدّات الرئيسة للعلاقة التفسيرية بين الهجرة والتنمية.

1. السلوك الإيجابي:

سعيّا منّا إلى إبراز مواطن الاختلاف بين السلوك الإيجابي في كلّ من منطقتي بوشمة وتلبو، فإنّ هذا الأخير يرسم ملامحه في عدد الأطفال بالنسبة لكلّ منطقة، وهذا ما يظهر بشكل واضح في هذا الجدول:

جدول عدد 11: عدد الأطفال في كلّ من بوشمة وتلبو

الحيّ	أكثر من 5 أطفال		ما بين 3 و5 أطفال		طفلان		عدد الأطفال الإقامة
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
67	31.34	21	61.13	41	7.46	5	تلبو
51	31.37	16	60.7	31	7.84	4	بوشمة
118	31.35	37	61.01	72	7.62	9	المجموع

المصدر: العمل الميداني.

سواء تحدثنا عن حيّ 02 مارس ببوشمة، أو حيّ بديس بتبليو، فإنّ تمثّلات أهالي هذه المناطق للسلوك الإنجابي، تضلّ على مستوى كبير من التشابه. ويكفي في هذا الصّدّد أن نذكر بأنّ نسبة 61% من المستجوبين، يتراوح عدد أطفالهم بين 3 و5 أطفال. وهذا طبعاً ما يفسّر إلى حدّ ما، نزعة المحاكاة للسكّان الأصليين لهذه المناطق. وقوّة اندماج هذه الفئة القادمة من مناطق مختلفة مع هؤلاء السكّان.

كما يمكن تفسير ارتفاع عدد الأبناء لدى البعض الآخر من الأسر، باستقرار معدّل الخصوبة، وانخفاض معدّل الوفيات نتيجة ارتفاع مستوى التّمية، وتطورّ الخدمات الصحيّة على مستوى الوقاية ورعاية الأمّ والطفّل.

2. حجم الأسرة:

يؤدّي مؤشّر حجم الأسرة دوراً أساسياً في رسم الخارطة السّوسيو-ديمغرافية، وإبراز البعد العلائقي بين ظاهرتي الهجرة والتّمية. ولا بدّ في هذا السّياق، من الإشارة إلى فكرة هامّة وهي التغيّر الحاصل على مستوى نمط العيش، حيث سبق وأنّ أشرنا في القسم السّابق -أي البعد الاجتماعي لعلاقة الهجرة بالتّمية- إلى أهميّة التغيرات التي حصلت على مستوى نمط العيش. غير أنّ هذا التغيّر، لم يقتصر على البعد الاجتماعي، بل تعدّاه إلى البعد الديمغرافي. فالقراءة التحليلية للجدول السّابق، بيّنت التغيّر الحاصل على مستوى السلوك الإنجابي، واكتساب المهاجرين سلوكاً مغايراً على ما كانوا عليه قبل مجيئهم إلى منطقتي بوشمة وتبليو. ولمزيد توضيح هذه الفكرة، يكفي أن نشير إلى تقبّل الأهالي سياسة تحديد النسل التي راهن عليها المجتمع التّونسي. "وفي إطار الحديث عن سياسة الدّولة في تخفيض نسبة الخصوبة، لا بدّ من الإشارة إلى أهميّة النّجاح الذي حقّقه في إدخال وسائل منع الحمل كعنصر ثقافي في الحياة الزوجية. ففي سنة 1999، كانت نسبة استعمال وسائل منع الحمل تقدّر بـ 69.78% في ولاية قابس، وهي قريبة جداً من المعدّل الوطني المقدّر بـ: 70%" (الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، 2015).

هذه النسب المتحصّل عليها في بيانات البرنامج الوطني للصحة الإيجابية، نجد صداها في دراستنا هذه. فعلى إثر المسح الذي قمنا بإجرائه، تبيّن لنا أن أغلب آراء المستجوبين تميل إلى الموافقة على هذا البرنامج، وهذا ما بيّنه لنا الجدول التالي:

جدول عدد 12: تحديد النسل

الجموع	موقف المستجوبين من اختيار تحديد النسل				الإجابات الإقامة
	لا		نعم		
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
67	11.95	8	88.05	59	تبلبو
51	17.84	4	92.15	47	بوشمة
118	10.16	12	89.83	106	المجموع

المصدر: العمل الميداني.

بشكل عام فإنّ تمثّلات المهاجرين لهذه المناطق، حول برنامج تحديد النسل، هي تمثّلات ايجابية بالأساس فنسبة 89.83 % هم مع فكرة تحديد النسل، بما يعكس بالضرورة هذا التوجّه الجديد للسلوك الإيجابي والذي يمثّل بدوره عاملاً من عوامل رسم حجم الأسر. فالتقارب بين هذا الجدول والجدول الذي سبقه يبيّن أهمية البعد الديمغرافي في رصد العلاقة بين الهجرة الداخلية والتنمية في كلّ من حيّ 02 مارس ببوشمة وحيّ بديس بتبلبو. وسواء تحدّثنا عن السلوك الإيجابي أو الخصوبة أو حجم الأسرة، فإننا في النهاية لسنا إلاّ أمام مؤشّرات ومفاهيم أساسية تترجم هذا البعد الديمغرافي. ومن بين المعطيات التي أثّرت على حجم الأسرة والسلوك الإيجابي، نذكر ضيق الفضاء. فمساحة المسكن التقليدي تبلغ 200 م² وفي أقصى الحالات تصل إلى 400 م² وتعتبر هذه المساحة محدودة إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة النشاط الفلاحي لمتساكني الحيّين. مع تخصيص جزء من هذا الفضاء للإسطبل، ومكان لتجفيف المحصول، وآخر ما يطلق عليه ب: "دار الخزين" أي المكان الذي يقع فيه تخزين العولة المتجمّعة من محصول السنّة الفلاحيّة وهي قمح وشعير وفلفل أحمر وتمر... كما أنّ نفقات الدراسة تعتبر باهضة

فحسب أحد الأولياء المستجوبين (ص.ح.56 سنة) تحدّث "أنّ ما أنفق على ابني الطالب بكلية الحقوق بتونس، يصل إلى 150 ديناراً شهرياً، وهذا المبلغ يعتبر باهظاً وغير مقدور عليه، نظراً لتدني مستوى الأجور مع غلاء المعيشة. وقد اضطرّ في أغلب الحالات إلى التّداين من أقاربي. وهذا مادفع ببعض متساكني الحيّ إلى تغيير مقرّ الإقامة عند وصول أحد أبنائه إلى الدراسة بالجامعة. ومن الأسباب المؤثّرة على حجم الأسرة هو علاقة المهاجرين بالسكان الأصليين ونظرتهم الراضة للعائلة الموسّعة. كما أنّ سوق الشغل مغلق ونسبة البطالة مازالت في ارتفاع. ولهذا تُعتبر سياسة تحديد النسل وليدة الظروف وليست غاية في حدّ ذاتها، فضيق الفضاء ونفاقم ظاهرة البطالة وغلاء المعيشة (من مأكّل وملبس...) هي الأسباب الرئيس وراء الضّغط على الإنجاب.

3. الوضع الديمغرافي كما تتمثله العائلات موضوع الدّراسة.

إنّ الحديث عن أهميّة البعد الديمغرافي في العلاقة بين الهجرة والتّمية، أمر حتمي، بل هو من بديهيات ومخلفات كلّ حركات الهجرة، سواء المحليّة أو الدوليّة. إذ أنّها تساهم وبطريقة مباشرة، في تغيير الموازنة الديمغرافية، عبر تعمير الفضاء والزّحف على المجال. وهذا ما حصل تقريباً في مجال بحثنا ولو بطرق وأنماط مختلفة بين منطقة تلبو وبوشمة. فقدرة الفضاء على الاستيعاب، وما يمثّله هذا الفضاء من ثروة ونشاط، كلّها عوامل تتدخّل مباشرة في التحكّم في أعداد الوافدين، ومعدّلات الإنجاب وتوزّعهم على المجال. وهو ما يخلق سياسة سكّانية متجدّدة في فضاء جديد. فما نفهمه من الوضع الديمغرافي للمنطقتين هو تقليديّة الانتماء القديم للمهاجرين. وهذا الطّابع سيتواصل إلى حدّ ما في السياسة السكّانية الجديدة. بل سيواصل ضغطه وتأثيره، حتى يتغيّر الفضاء. فصلة القرابة بين الزوجين مرتفعة إلى حدّ كبير وتفوق نسبتها 60%. وقليل من المستجوبين يحملون فكرة سيّئة عن زواج الأقارب.

جدول عدد 13: موقف المستجوبين من زواج الأقارب

المجموع	تقليد عائلي		غير مجد		ضروري ومساعد		الآراء الإقامة
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
67	68.65	46	13.43	9	17.91	12	تيلبو
51	84.31	43	1.96	1	13.72	7	بوشمة
118	75.42	89	8.47	10	16.10	19	المجموع

المصدر: العمل الميداني

يُعدّ الزواج التقليدي وسيلة لدعم علاقات القرابة والتكتلات القبلية وتعزيزها، "حيث تكون الأولوية للزواج من بنت العمّ، حفاظا على شرف العائلة أو ثروتها أو تقاليدها وعاداتها" (بالطاهر، 2010، صفحة 292). وقد تعدّدت الأسباب لظاهرة انتشار زواج الأقارب لدى الوافدين لحيّي 02 مارس ببوشمة وبدّيس بتيلبو، منها: المحافظة على العادات والتقاليد التي قدم بها المهاجر من موطنه الأصلي، والحرص على المصلحة الاجتماعية والمادية للعائلة. فصعوبة الأحوال الاقتصادية، يجعل من الفرد يفكر عند الزواج، في اختيار القرين من محيط قريب كعنصر مُعين لتجاوز الوضعية الصعبة. وما نلاحظه أنّ نسبة 75.42% من حجم العينة الجمالية يرون أنّ زواج الأقارب هو تقليد عائلي. وهذا يدلّ على تدخل العائلة في اختيار القرين، وخصوصا عند اختيار الزوجة. ولذا كان اختيار الزوجة امتيازاً خاصاً بكبار العائلة كالأب والأعمام والجّد، أو ما عبّرت عنه ليليا بن سالم هو "حدثاً سياسياً يكشف في النهاية عن مؤهلات القرابة الذكورية وإن كانت النساء وخاصة الأمّهات قد تتدخلن في توجيه الاختيار" (Ben salem, 2003, p. 227). وقد تناول رضا بوكراع من خلال دراسته الميدانية حول العلاقة بين التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيّرات الثقافية، شملت عينة من سكّان الأحياء القصدية (جبل الأحمر، الملاسين وجبل الجلود) في سبعينات القرن الماضي، أنّ "حوالي ثلثي من شملهم البحث (62%) كانوا متزوجين نساء من العائلة، أو من القسم القبلي الذي ينتمون إليه، أو من القرية الأصل" (Boukraa, 1996, p. 243). أخيراً يمكن القول إنّ الزواج

الداخلي عند الوافدين الجدد إلى المركز الحضري، يُعدّ وسيلة من وسائل الاندماج الجماعي في الموطن الجديد. فالزّواج من بنت العمّ، أو من بنت القبيلة أو القرية الأصل، يساعد على استمرار علاقة المهاجر بمجمعه الأصلي، وعلى توثيق علاقته برفقائه المهاجرين مثله (بن الطاهر، 2010، صفحة 295). إنّ ثلاثة أرباع المستجوبين في كلا الحيين (أي نسبة 75%) كان موقفهم من الزّواج هو تقليد عائلي. فهل تعبّر هذه النسبة عن قناعات المهاجرين ورضائهم عن الطّريقة التّقليدية من زواجهم بالأقارب؟

أهم الاستنتاجات

إنّ ما توصلنا إليه من نتائج واستنتاجات، سواء باعتماد المقاربة الكميّة من خلال تفريغ محتوى الاستبيانات في شكل جداول إحصائية ورسوم بيانية من جهة، أو الاستدلال بمضمون المقابلات المندرجة ضمن المقاربة النوعية والتشخيص النوعي لسلوك المهاجرين أو باعتماد الملاحظة بالمعايشة، فإنّ الفرضية المطروحة في قسم تساؤلات البحث، على درجة كبيرة من الصّحة. حيث أنّ القول بأنّ "الهجرة الداخليّة أدّت إلى تحسين الظروف الاقتصادية، وساعدت على إيجاد أكثر فرص عمل، وساهمت بشكل رئيس في تحسين مستوى المعيشة والدّخل الفردي"، يمكن تقصّي سبله في جملة الإحصائيات والآراء التي اعتمدها في العمل الميداني واستجوابات المهاجرين.

إنّ الانطباع الإيجابي الذي يحمله أغلب الوافدين نحو منطقة تلبو وبوشمة، يجعلنا نسلم إلى حدّ كبير بأنّ الهجرة ساهمت في تحسين وضعيتهم الاقتصادية وتحسين ظروف عيشهم وبالتالي فإنّ الاشتراك في صفة متوسّطي الحال، يعدّ حالة من اللّحمة والتّضامن بين السكّان. وممّا يزيد في هذا التناسق، هو تواجد الأقارب وعائلات متصاهرة داخل نفس المنطقة. وهنا نصل إلى البحث عن العلاقة بين الهجرة والأحوال الاجتماعية الجديدة للمهاجرين.

تبيّن النتائج التي تبحت في فرضية أنّ الهجرة ساهمت في تحسين الوضع الاجتماعي، بأنّ المهاجرين استطاعوا أن يخلقوا فضاء اجتماعيا جديدا، قائما على فرض ذواتهم من خلال نزعة التملك السائدة عند أغلبهم. ويحدّدون سلوكهم بدافع العصبية والانتماء إلى المجموعات الصغيرة المعمرّة للمنطقة.

إنّ أكثر ما يلاحظ في البناء الاجتماعي للمنطقتين، هو الانتماء الطبقي المشترك لأغلب المهاجرين في صفة الطبقة الشغيلة، هذه الطبقة لها خصوصيات ثقافية واجتماعية، تساعد في جعل السلوك والعلاقات الاجتماعية أكثر تقليدية. والتفاعل بين الأفراد يقوم على مبدأ عدم الخروج عن معايير وقيم المجموعة. لذلك، فمن البديهي أن نشاهد تقسيمات - داخل الحيّ الواحد - قائمة على الانتماء الجهوي والقرابة الدموية للعائلات المتمركزة داخل الفضاء المشترك. هذا النمط السائد القائم على العصبية يجعل من الأفراد والمجموعات يُعدّون ميثاقا اجتماعيا صلبا مبنيا على احترام الآخرين. لأنّ كلّ اختراق لهذا العقد، يجرّ الكثير إلى صراعات ونزاعات تعبّر عن مدى نفوذ ومكانة الأسر ذات الانتماء المشترك.

من الملاحظات التي يمكن أن نسوقها عن الوضع الديمغرافي الجديد، هو الاختلاف الواضح بين ما هو نظري وما هو عملي تطبيقي. فما يحمله هؤلاء من أفكار حدائبة جديدة عن الإنجاب وتحديد النسل، لا يفعل بالدرجة اللازمة. بحيث عبّر 90 % من المستجوبين، على موافقتهم وعدم معارضتهم لفكرة تحديد النسل. غير أنّ عدد أفراد الأسرة، يظلّ فوق المعدل الوطني في مجمله (أكثر من 4 أبناء).

هذا التمايز بين ما هو نظري وعملي يجد مشروعيته في عدّة مستويات:

أولا انتماء المهاجرين إلى الطبقة ذات الدّخل المتواضع والطبقة الكادحة، والتي هي في أغلب المناطق والفضاءات، أكثر الطبقات إنجابا، ومعدّلات الخصوبة لديها تظلّ مرتفعة. كذلك انتماءها للوسط الذي يسمح بارتفاع معدّلات النموّ. فالوسط السائد في تلبو

هو الفلاحي، وهو أكثر المجالات التي تبقى معدلات الخصوبة فيها مرتفعة. كذلك نوعيّة النشاط المتنوّع في حيّ 02 مارس من عمل في الحظائر وعمل في الواحات، يجعل نفس النتيجة حاصلة. إضافة إلى البناء الفوضوي ذي الوتيرة المتسارعة وطبيعة ونوعيّة المسكن (حوش) يجعل تحديد النسل وتخفيض الخصوبة يكون بدرجة بطيئة. كذلك لا ننسى تدنيّ المستوى التعليمي للأبوين ومحدودية الحملات الصحيّة، بالرغم من ارتياد أغلب متساكني الحيّين المراكز الصحيّة العامّة، والعيادات الطبيّة الخاصّة. كلّ هذه العوامل تجعل من الفرضية الثالثة والقائلة بأنّ: "الهجرة الداخليّة تساهم في انخفاض معدّل الخصوبة من خلال مزيد اندماج الأفراد مع متساكني المنطقتين الجديديتين، وبالتالي مساندة السلوك الإيجابي الجديد ومن جهة أخرى تساهم في تقلص حجم الأسرة...". بعيدة عن التّطبيق، حيث أنّ حجم الأسرة لم يتقلص بالمستوى المرجوّ نتيجة الأسباب المذكورة سابقاً.

الخاتمة

لقد سعينا في هذا البحث، إلى الكشف عن أسرار العلاقة القائمة بين الهجرة والتّمية كظاهرتين مستقلّتين أحياناً، وفي حالة تفاعل أحياناً أخرى. واستجدنا في ذلك بوسائل وتقنيات بحث سوسيولوجية مثل: المقابلة، والملاحظة بالمشاركة، والاستبيان. وقد مكّنتنا هذه التقنيات إلى حدّ كبير في فهم جوانب العلاقة بين الظاهرتين (الاقتصاديّة والاجتماعيّة والديمغرافيّة). ورغم انتمائي لهذا المحيط (موضوع البحث) فإنّني اكتشفت معلومات وحقائق مخفيّة ومغمورة. وذلك عن طريق العمل الميداني، واتّصالي المباشر بالمبحوثين الذي مكّني من التعرّف على العناصر المحرّكة لظاهرتي الهجرة والتّمية، من فضاء وفاعلين وتمثّلات وتصوّرات المهاجرين. وقد كان الغرض من رصد جملة هذه الفرضيات المتنوّعة، هو تجاوز القراءة الوصفيّة والسّطحيّة (والتي هي منهج العوام)، إلى قراءة علميّة تحليلية أوصلتنا إلى النتيجة التّالية والمتمثلة في مدى تأثير المهاجرين في

منطقة الاستقطاب، وذلك من خلال تعميمهم للفضاء. حيث أصبح كل من حي 02 مارس ببوشمة، وحي بديس بتيلبو، أهلاً بالسكان. ويشتمل على جملة من المرافق الأساسية تتمثل في التنوير العمومي، وتعبيد الطرقات، وإيصال النور الكهربائي والماء الصالح للشرب، لأكثر من 90% من متساكني الحيين. وبذلك ساهم المهاجرون في تنمية الجهة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمان. (د.ت) المقدمة. الجزء الأول. بيروت: دار الجيل.
- بالكلية، عادل. (1996). الهجرة والتضامن والهامشية عند "القطائرية" و"الحماسة" في تونس. مجلة الحياة الثقافية العدد 79، ص.ص. 22-28.
- بدوي، أحمد زكي. (1986). معجم مصطلحات علم الاجتماع ببيروت: مكتبة لبنان.
- بن الطاهر، الحافظ. (2010). التحضر والهجرة وتحوّلات العائلة القروية مثال منطقة نفزاوة. تونس. بوطالب، محمد نجيب. (1996). مظاهر التواصل في الملكية المشتركة للأرض وانعكاساتها، نموذج الجنوب الشرقي تونس.
- حجاب، محمد منير. (2003). الموسوعة الإعلامية جزء 3. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري. (2015) بيانات حول التغطية الجهوية للبرنامج الوطني للصحة الإنجابية تونس.
- سنّهم، حافظ. (1993). التسلسل الحضري التونسي، ضمن كتاب الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس. تونس: دار سراس للنشر.
- شريف، محمد الهادي. (1985). تاريخ تونس في عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال. تونس: دار سراس للنشر.
- طعم الله، خميس. (2004). مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية. تونس: بيت الحكمة.
- عبد المجيد، شكري. (1984). دور أجهزة الإعلام في التنمية. القاهرة.
- عربي، بشير. (2005). الهجرة الداخلية والتنمية في المجتمع التونسي صفاقس: مكتبة علاء الدين.
- فيبر، ماكس. (1986). المدينة معناها وشروط قيامها. مجلة الفكر العربي العدد 29.
- مالكي، عبد الرحمن. (2019). مدرسة شيكاغو ونشأة سوسولوجيا التحضر، إفريقيا الشرق ط. 2.
- المعهد الوطني للإحصاء. (2018). تونس.
- منظمة الأغذية والزراعة. (2018). تقرير عن حالة الأغذية والزراعة والتنمية الريفية. روما.

نصيري، الأخضر. جانفي 2003). أثر التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الحركة الديمغرافية في الوسط الغربي، أطروحة دكتوراه، إشراف أ.د. خميس طعم الله، تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

المراجع الأجنبية

- Atthas-Donfut, C. (2002). *Le nouvel esprit de la famille*. Paris: éd. Odile Jacob.
- Ben salem, L. (2003). *Famille et changement social : interrogation et hypothèse*. Tunis: in cahier de CERES, série sociologique.
- Boudon, R. (2003). *Dictionnaire de sociologie*, Larousse, . Paris.
- Boukraa, R. (1996). *Changement socio-économique et changement culturel, le cas du gourbi ville*. Tunis: In ; Les cahiers de Tunisie.
- Bourdieu, P. (1969). *Le métier de sociologue*, Mouton Bordas. Paris.
- Burgess, E. *La croissance de la ville*, in, Grafmeyer (Y) et Joseph (I), L'Ecole de Chicago.
- Durkheim, E. (1978). *De la division du travail social*. Paris: Ed (10ème).
- Gildas, S. (1995). *L'espace des travailleurs Tunisiens en France*. Paris: Université de Potiers.
- Pitrou, A. (1995). *Vivre sans famille? Les solidarités familiales dans le monde d'aujourd'hui*. Toulouse: éd. Privat.
- Quivz, R. et Van Compenhoud(Luc). (1988). *Manuel de recherche en sciences sociales*. Dunod, Paris.
- Roland, P. (1979). *Dictionnaire de démographie* (éd. 1ère édition). Paris: P.U.F.
- Wirth, L . (1938). , *Le phénomène urbain comme mode de vie*, in Ecole de Chicago, .
- Zanned, T. (1992). *Urbanisation périphérique et solidarités culturelle*. Revue Tunisienne de sciences sociales (n° 110), pp 43-54.